



الرقم : 16/1/1/7  
التاريخ : ٢ / رجب / ١٤٤٢ هـ  
الموافق : ١٤ / فبراير / ٢٠٢١ م  
اليوم : الأحد

الأمانة العامة  
دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء

محضر تقرير للجلسة ١٦/١/١/٧

عقد مجلس النواب جلسته الاعتيادية السابعة من الفترة الأولى للدورة الأولى من دور الانعقاد السنوي السادس عشر الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاحد بتاريخ ٢ / رجب / ١٤٤٢ هـ الموافق ١٤ / فبراير / ٢٠٢١ م .

نائب رئيس المجلس

برئاسة الأخ / أكرم عبد الله عطيه

وحضر الجلسة من الجانب الحكومي :

- ١- الدكتور / علي عبد الله أبو حليقه  
وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى
- ٢- الدكتور / محمد لطف السقاف  
نائب وزير التعليم الفني والتدريب المهني

وبعد أن افتتح الأخ / الرئيس الجلسة ب( بسم الله الرحمن الرحيم.. ثم باسم الشعب ) استمع المجلس الى المحضر التقريري للجلسة الماضية وصادق عليه..

بعد ذلك استمع الى التوصيات الواردة في التقرير التكميلي للجنة التربية والتعليم بشأن اوضاع التعليم الفني والتدريب المهني جراء العدوان الغاشم على بلادنا وأثر ذلك علي سير العملية التعليمية.. وخلال النقاش استمع المجلس إلى ايضاح من الأخ / نائب وزير التعليم الفني والتدريب المهني حول ما تضمنه التقرير والتزم الاخ / نائب الوزير بالتوصيات الواردة في التقرير .. ثم أجرى المجلس التصويت على التقرير وحاز على الموافقة بالأغلبية .

بعد ذلك اصدر المجلس بياناً حول قرار البرلمان الأوروبي بشأن وقف الحرب وسحب القوات الأجنبية من اليمن ونص البيان كما يلي :

رحب مجلس النواب في الجمهورية اليمنية بالقرار الصادر عن البرلمان الأوروبي الذي دعا إلى وقف الحرب على اليمن وانسحاب جميع القوات الأجنبية ورفع الحظر عن سفن الوقود ومنع بيع الأسلحة لدول تحالف العدوان وفي المقدمة السعودية والامارات واعتبر المجلس القرار توجه إيجابي ينسجم مع كافة دعوات احرار العالم لإنهاء معاناة الشعب اليمني جراء العدوان والحصار الشامل .. ويتطلع مجلس النواب من دول الاتحاد الأوروبي .. وكذا الإدارة الأمريكية إلى اجراءات عملية ملموسة على أرض الواقع تنعكس على أوضاع الشعب اليمني الذي يعاني اسوأ أزمة إنسانية في التاريخ المعاصر بسبب الحصار والعدوان .

ومجلس النواب يتابع عن كثب الخطوات والمواقف الإيجابية لإنهاء الحرب يرحب بدعوات السلام والحوار بين اليمنيين بعيداً عن التدخل الخارجي للوصول إلى تسوية مشرفة ، مستندة أولاً وأخيراً إلى الحفاظ على وحدة الارض والإنسان اليمني وأمنه واستقراره وإعادة بناء اليمن .

ويعتبر مجلس النواب أن أمن المنطقة واستقرارها مرتبط بإيقاف الحرب وإحلال السلام الشامل في اليمن

صادر عن مجلس النواب

صنعا ١٤ / فبراير / ٢٠٢١ م

بعد ذلك استمع المجلس إلى السؤال التالي الموجه من الأخ / أحمد سيف حاشد عضو المجلس للأخ / وزير التربية والتعليم :

- متى دخل قانون صندوق دعم التعليم حيز التنفيذ ، وكم بلغت إيراداته وفي المقابل مصروفاته ، وهل تم الصرف وفق الآلية التي حددها هذا القانون ؟
- ما هو القانون الذي بموجبه تم فرض ما يسمى برسوم المساهمة المجتمعية الذي يحدد مبلغ ألف ريال شهرية على كل طالب ؟ وكم بلغت حجم إيراداته ومصروفاته وما هي الآلية التي حددها هذا القانون لذلك ؟ حيث ينص الدستور أن لا رسوم إلا بقانون ؟
- ما هو القانون الذي بموجبه تقوم الوزارة بتأجير أحواش عدداً من المدارس الحكومية وكذلك خصصة عدداً آخر من المدارس واللذان كليهما يتعارض مع نصوص الدستور وقانون التعليم النافذ ؟ كم بلغت إيرادات ومصروفات التأجير والخصصة وما هي الآلية المنظمة لذلك ؟
- ما القديم والجديد فيما يخص موضوع السلال الغذائية الخاصة بالمعلمين ؟
- ما نوع وحجم المعونات التي تقدمها المنظمات الدولية للوزارة وكيف تم تنفيذها حتى الآن ؟
- كم رسوم الدراسة التي أقرتها الوزارة للمدارس الخاصة وكم عدد المدارس المخالفة ؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة تجاهها ؟
- هل صحيح أنه في حال قامت الحكومة بصرف نصف راتب من مرتبات عام ٢٠١٨م المتأخرة فإن الوزارة تقوم بخصم جزأت غياب ٢٠٢٠ و٢٠٢١م مع أن المعلم لا يوجد لديه غياب في ذلك الشهر من عام ٢٠١٨م الذي تم صرف نصف راتبه ؟
- هل هناك شيء اسمه (الفائض) متعلق بتكاليف نقل التغذية ؟ وكم حجمه وكيف يتم تنفيذها؟

■ هل يمكن أن تقوم الوزارة بتذكيرنا في هذا المجلس الذي أقر قانون صندوق دعم التعليم وذلك بالهدف الذي من أجله تم إقرار هذا القانون وجوانب الصرف ؟ وهل تأجير أحواش المدارس وخصختها وما يسمى بالمساهمة المجتمعية هي ضمن مقررات ذلك القانون ؟ أو قوانين اخرى لاحقه ؟

■ ماذا يعني دعم التعليم إذا كان يلزم المعلم بالدفع والعمل بالمجان بدلاً من أن يوفر ولو جزء من راتبه ولا يوفر كتاب مدرسي والأب يدفع ومع ذلك لا يضمن حصول ابنه على التعليم حيث المدارس يتم خصختها وحرمان الطالب من الدراسة فيها وفي غيرها إذا كان غير قادر هو ايضاً على دفع الرسوم ؟

كما استمع المجلس الى جزء من تقرير لجنة التربية والتعليم حول دراستها لمشروع قانون رقم ( ) ٢٠٢٠م بشأن تنظيم مؤسسات التعليم الأهلية والخاصة والمتخصصة البديل للقرار الجمهوري بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٩٩م .. وأرجأ استكمال الاستماع إلى بقية التقرير إلى جلسة قادمة .

وقد انتهت الجلسة في الساعة الثانية عشرة ظهراً ،،،

والله الموفق ،،،

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء